

٥٨٨

فانسية

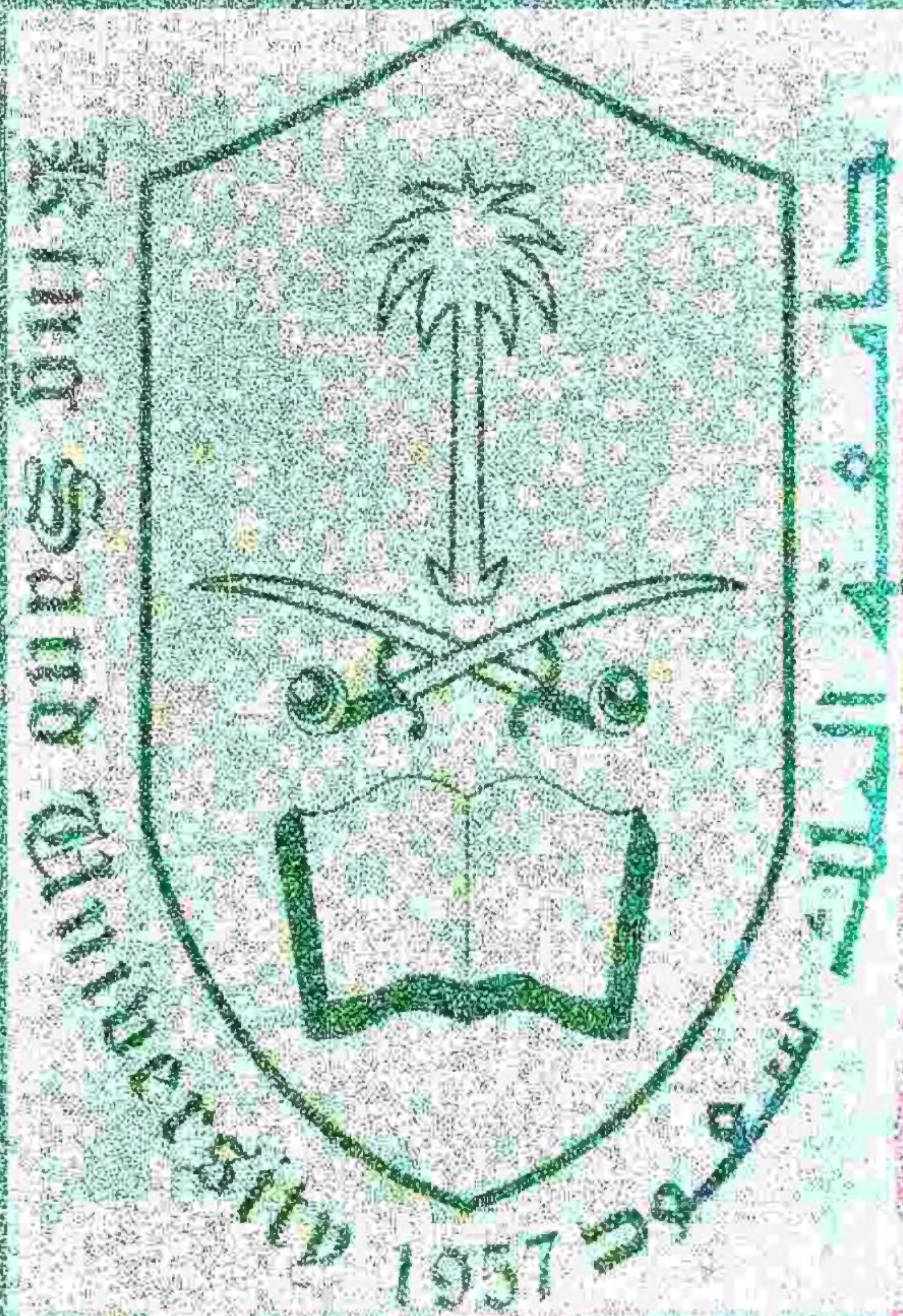
بالام

المع

المع

لوى

سما



Copyright © King Saud University

حاشية لا مير على شرح الطوى على الاستعمارات، تأليف محمد
ابن محمد بن احمد بن عبد القادر بن عبد العزيز، السنبلى
الازهرى (١١٥٤-١٢٣٢هـ). كُتبت سنة ١٢٧٢هـ.

٢٠ ق. مختلفة المسطرة ٥ر٤٢×١٧ سم

نسخة حسنة، خطها معتاد

الاعلام ٧: ٢٩٨، هدية العارفين ٢: ٣٥٨

١- علم البيان، البلاغة العربية - الامير، محمد بن

محمد - ١٢٣٢هـ. يد تاريخ النسخ.



ك



له حاشية في العام
العلمية في البحر الخبير تفهامه
العالم الفاضل الشيخ محمد
الأمير المصري الأزهرى
على شرح الشيخ الملو
على الأسفار
نفقنا للبرهان
وعلمكم

كيسلج

تمت تصحيحها
في دار الكتب
بمصر
في شهر ربيع
الثاني سنة
١٢٧٥



المكتبة المصرية
دار الكتب
بمصر

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
الرقم ٥٨٨
اسم الكتاب: شرح الشيخ الملو
اسم المؤلف: محمد بن عبد الله
تاريخ النسخ: ١٢٧٥ هـ
عدد الأوراق: ٨١٩
ملاحظات: لا غير

١٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وجميع
 الحمد الحقيقي لك منك يا محمد يا محمد يا محمد يا محمد يا محمد يا محمد
 الخريد وشرح الله اسرارنا بان نعمر في نفوسنا سرور وودودك الاله مع
 استعمالنا في تبعه برسك ببيان العلاقات الموضحة صلى الله عليه وعلى آله
 وصحبه وسلم وشرف ومجد وكرم اما بعد فيقول محمد الامير المصري الازهر
 هذا ما نرجوا الله فيه على شرح شجنا وشجرتنا ومن اجزم العلامة الملوي على
 الاسفارة ونسأل ربنا اللطيف في جميع الحالات امين قال رحمه الله تعالى
 بسم الله الرحمن الرحيم لا يفي الكلام بما يتعلق بهذه الجملة ان لم يكن في
 الجامعة لمعان الكتاب الذي لم يفرط فيه من شئ ولكن ما يناسب الفرض او
 لمقتضى فلذا قبل ان غيره تصور او تفصيل في العلم بحيث عن حال اللفظ
 حيث الحقيقة والمجاز والكتابة فالكما حقيقة الاصل في الاظهر في المعنى وهو
 لا يفارقه في هذا انفس عليه تبيينه اي حيث قال وانما هي للاصاق والاختلاف
 ثم قال فما اتبع في الكلام فهذا اصله انتهى قال العلامة الحادمي والاشبه ان الاصاق
 هنا مجازي لان رمان وجود القراءة بعد انقضاء ذكر الاسم لا يمنع لجماعهما في ان لان
 الالفاظ سبالة ليست بقارة انتهى قلت قال في المعنى الاصاق الحقيقي كما مسكت
 بذي اذ اقيمت على شئ من جسم او على ما يجسد من بدو نون او غيره ومجازي
 كقوميت بزيدي الصفت مروري كما كان يقرب من زيد قال الدماميني والظاهر
 في مسئلة التوب المجاز اذ هو الاصاق بما تجاوز زيد لا انفس زيد قال النحوي
 وحوله ان اللغة لا ينافى في هذا للمناقضة فلا يقال ان ما سكت نون زيد ليس
 ما سكاله بل يقال في اللغة انه مسك زيدا فالحق فيه من قبل مسئلة التوب
 او اولى فنامل ثم حيث كانت الباء للاستعانة استعارة بتعبه تشبها بالوزن
 الاصاق على ما لا يخفى تقريره فالاستعانة بالاسم مجاز على ما قاله الحادمي قال
 لان الاستعانة حقيقة بالذات ولحق جوازها على الاتقان كقوله تعالى ولكن لا
 نواعدوهن سرا فان الوطى يجوز عنه بالسبيل لكونه لا يقع غالبا الا في السر وتجزئة
 عن العقد لانه مسبب عنه انتهى وشبهه المانع انه لا خلاف في من غير الله والنبي
 المجزى باختصاص مما في حذف المعلق مجازا بحذف ان لم يفسر في تقدير الاخر او
 ومجاز بالزيادة ان قيل بزيادة الباء الاسم والحق انه مجاز بمعنى خلاف الأصل المعروف

بالكلمة

فالكلمة قال الحادمي وهذا مجاز ثالث وهو كونه مقدما مع كون حقه الناحية عند
 بعض اي بانه الاسم بناء على ان المراد اللفظ وان كان الاصح ان لا يجر مجازا في
 الاتقان عن البرهان انتهى قلت في بحث علاقات المجاز لم يسل من حاشية الى
 على العصام ما نصه ومنه التقدم والناخر نحو والذي اخبر المرعي فحمله غيا حوى
 والغنا ما حملته السيل من الخشب والاحوى الشريد الحفرة وهما سايقان في الوجود
 على كونه مرعي انتهى واصنافه اسم ان كانت بيانية فليست بحقيقة كما مر بذكر
 الخوف في ارتباط البيان بارتباط التخصص فالاستعانة بتعبه في ههنا الاضافة نظير
 ههنا الفعل في ان امراته وقدر قال الحادمي في العلاقات ايضا وضافه شئ الى ما ليست
 له نحو مكر الليل والنهار والاسم الذي حقيقته المجاز وكما لا حظ انما ليست من هو
 اللغات الاصلية ولا يخفى ان لا تضعف عن اصطلاح القاطب والظاهر قدم المجاز فيه
 بوجه من الوجوه ولو قلنا انه كلى وضعوا وانه في الجري باعتبار خصوصه مجازا لان
 من استثنى اسماءه تعالى وتخصصها بمزنا كما جعلوا تعريف غلبة فوق الغمر الى غير ذلك
 قال الحادمي ثم عرض على فرض الالتفات عن الخطاب اي على مذهب السكاكي بنا على ان
 مقتضى الظاهر خطاب المستعان به فهو ما اختلف في كونه مجازا او حقيقة لكن في الاتقان
 عن السكاكي لم يرد ذكره هل هو حقيقة او مجاز ام قلت الظاهر ان قولهم الاسم الطاهر من
 قيل الغيبة لا يقتضي ان استعمله في الخطاب مثلا مجاز بل الاعلام حقيقة مطلقا
 لان مما حاتم بقيد شئ وصفا نعم الضمير في تعاقبها الى المجاز اقرب حيث يستعمل
 مع ملاخطة مزنة الاخر لان قطع النظر عنها بالالتفات قد تدر والرحمن الرحيم من الرحمة
 اصلا رفقة القلب المتفنية للفضل فهما مجاز مرسل تنبع عن الفضل في بعض المعنى
 هنا اولناية وفيه ان الكتابة يصح معها الحقيقي الا ان يقال الاستحالة هنا المعنى خارجي
 والمراد ان ذلك الكتابة لا تنافي الحقيقة على ما شير اليه في جعل ليس كمنه شئ كتابة
 عن نفي المثل واستعارة تمثيلية واصافة الحال له تعالى مقبولة في كتب الكلام
 المبين وكون المشبه اقوى واساة الادب في التشبيه مدحوعات باعتبار محروا
 التقريب وقد قال تعالى الله نور السموات والارض مثل نوره كشكاة الاله وكون اللفظ
 مفردا اقتضاه المربك على ان الحادمي قال يمكن اعتبار المركب في جمع الرحمن الرحيم
 على معنى حية اتصال الدقيق والجليل فليتامل ثم الرحمن لم يستعمل في غيره تعالى
 فهو مجاز لا حقيقة له في الاستعمال اما التفاضل بالوضع او بالسماح المصدر على المقارنة

في قوله تعالى
 والاسم الطاهر من
 الغيبة

كالنجوم باهر افنديهم طالعهم منى بالفواصل جمع فاضلة والفضائل جمع فضلة
 فاشهر ان الاولى المقديرة والثانية القاصرة ولعلها اصطلاح والافئلة بمعنى جملة
 فالمال واحد ^{فقط} من مقلقات الجزاى هما بين من شئ قل قول بعد لانه حيث
 طلب الايتان في القول بالسبحة وما معها كان لتقيده بكونه ماد كروجه والادعى
 لتقييد الشرط بذلك كذا اذا قد بعض محققى المقارن وهو ادى من توفهم في المشهور
 ليكون الشرط مطلقا فقد كنت الايتان بعد وكان مع الماضى لم يذكر التاكيد
 والقادر الامام هو الامة شرا كان في مادة الام بمعنى القصد ونفاكسان
 من جهة ان الامام يقصد ليع بالنا للمفعول فيهما والامام تقصد لتتبع ومن حيث
 ان الامة تكثر في الجماعة ونقل في المفرد نحو ان ابراهيم كان امة وامام بالعكس نحو
 واجعلنا للمتقين اماما والرسالة شربت بالكتاب الذي يتوكل به لان شانه
 المنفعة السمرقندي رتب بخط شيخنا الدر الحنفى بفتح الميم وسكون الراءسية
 لسمرقند مدينة ورا التهر في الاستعارات شبه عرض النخى الذي لا يخرج
 عنه بطرف محيط به من جميع جهاته ولا يناسب قول بعض الهوى في استعاره
 تبعية بمعنى على مثلها في قوله تعالى لا اطيعكم في غير الله على
 الاستعارة ووجه عدم مناسبة ان كلاما من الظرفية والاستعلاها مجاز
 فما معنى الاستعارة بينهما وما في الآية فقد تحقق الاستعلاء الحقيقي تامل عروق
 جميع معرفة بمعنى معروفة تحت راضية بمعنى مرضية الاخوان على الجوع الحية
 وتكلم اخوة للنسب مقابله الاقعدان الضمير للرسالة وذكر باعتبار انما في
 معنى الكتاب تكثر القواعد بمعنى المتعلقة بيان المعاني فلا ينافى الاقتصاد
 السابق لانه باعتبار خارج المناقشات في كلام القوم والشواهد قبل التمهيد
 جزى تذكر لانيات القاعدة وهي قضية كلية تعرف منها احكام خبريلنا ومن
 جملة الجزيل ان التمهيد في الدور وجوابه ان التمهيد يحقق القاعدة وينتهي
 وهي معرفة وتذكره فقط يعني ان يعطرها التحصيل وهي عطية الاحتضار وقيل
 القاعدة منقولة على ان التمهيد باعتبار الامة المستعملين للقواعد والتأهيد توقف
 عليها باعتبار ما عند الطالب المتعلم وهو قريب من الاول على ان نقول ان التمهيد
 القاعدة باعتبار غيره من الجزيل ان الله هو المحتاج للانيات بالقياس وهو ثابت
 بنفسه المحتاج لتعرفها وبالشواهد نظر القاعدة وكان هذا معنى ما يقال

الشاهد

ان التمهيد كالشاة من اربعين يكفى عن نفسه وعن غيره فتدبر ولصعوبة العبارة
 ان كانه تعريض لشرح المقصود ولم الوكيل الوو عند ما عطفنا لان على الخبر
 للاستيفان وعاطفة على حساب وهو مفرد لا يوصف بخبرية ولا يلزم من تاويله ما في
 انه مثله او يجعل الجملة الاولى لانها الاحساب او يفيد في الثانية مستداهي صوم
 الوكيل والكبرى خبرية او لا توقف المدلول الاعلى الصغرى فتأمل لو لم يكن
 وروده يكون على من لجاز كلما كان كالا او القفى بورود المادة ولو وصفه لغزى
 كوهاب العطية فان من حشاه فيه مجاز الاول وليس شئ فانها عطية جاليتها
 للتلازم بين الواهب والموهوب وليس المراد وهرها باعطا اخر حتى يلزم تحصيل
 الحاصل للمراد انه مبدى نفس المعنى الذي صار به عطية فهو نظير ضربك المفروب
 وقتلت قبلا وقد شنع السبكي في عروس الافراح على من جعل قوله صلى الله عليه وسلم
 من قبل قبلا قلته عليه من مجاز الاول كما نقله عنه بعض حواشي المقصود رحمه الى
 تفريقها على مسئلة وجود المفعول به قبل الفعل المشهور في خلق الله الكريمات
 ولكن ان نقول المختلف فيه اشترط وجود الذات وذات العطية نسق فلفظا
 وانت في بعض المواضع فاتفقنا لامن ذات العامل وانما المقارن وصقها بانها
 عطية فقط فهي مفعول به لا مطلق على كلام القولين والكلام في مقامين فتدبر
 نزلت قال الشهاب الخفاجي على البيضاءى عند قوله في الخطبة الحمد لله
 الذي اتى الفرقان انه مجاز عطف لان اللفظ عوض لا يوصف بالنزول الا انما لا يتم
 ونوقش بان التبعية لا تقتضى المجاز فان راكب الدابة او كسيفه يتحرك بتبعيته
 وليس المتحرك له حقيقة وقد يقال هو لم يعول على مجرى التبعية بل مع العرضية وظاهر
 ان الحركة عرض فلو اقتصرت على العرض حقيقة لزم قيام العرض بالعرض والراكب محمور
 والقياس مع الفارق فاسد ولهذا يخبر بعض الناس في هذا زعمهم انهم على القرآن
 نزل حقيقة مع انه عرض ينقضى بحجج والنطق واكثر من اللفظ به في الجبال والركب
 في ذلك ولعمري انما اجمعوا على مجرى اسناد النزول له واستعمال نزول القرآن وصدقه
 وما كون الاسناد حقيقيا او مجازيا لان النازل جبريل بسبب القرآن كما قال تعالى
 نزل به الروح الامين فتنى اخبرهم الامانة من صبر ورضا الاسناد حقيقة من جهة بعد
 فتأمل لان كلاما من العطية قال المقصود لان كل ما وهب للنبي صلى الله عليه وسلم
 من العطايا فهو يعم الحامد وغيره من مسلمي البرايا قال الشيخ في الكبير هذه الطيبة

ممنوعة قال وحجتي من بآتي بالفقرة ولا ينظر فيها اذ في نظرية لم يجب بان يكون اليوم
ولو باعتبار الشرف لان كل ما وهب له صلى الله عليه وسلم فهو شرف لا فقه انتهى وقد يقال
لا يتحقق هذا الشرف فكل العظام اعتمد على ظهور ان المراد كل ما وهب فاما من
تقديره ازيد فحجتي ان محو جماله الشرف لا يحوم فيه ولا تغدئ نعم الى ما يظهر ان لو
خطبت حبيبة العوم اما ان لوحظ مجرد الوطول له صلى الله عليه وسلم في فقط
تفضل من الله تعالى عرج الشرح على ما ذكره السنوسي في شرح الوسيط واليوسفي
حاشي الكبري من ان الاولى ان لقول محمد افضل الانبياء بفضل من الله تعالى
ولا يقلل انما لم يزل ان للسيد ان فضل من رشا من عباده فجمع السلام من
اساة الادب في نسبة النقص لغده بالمفهوم هكذا قال بعض المحققين وان كان
النقص النسبي لا بد منه لكن لا يلزم من ذلك حسن كثرة الالتفات اليه وان غلب
على بعض المحبين وايضا احكام الله تعالى لا يقلل على ان فيه شيئا من مصادره بيا
على ان مرجع التفضيل التكميل وقد شذروا ان المراد لا يقتضي الافضلية والقول بان
المنفى اقتضاؤه الذي بدون حكم الله تعالى يرجع الخلاف لقطا فليتأمل الناقص
المراد به من بعد ناقصا لذاته عرفا ولما نقص الشيء فلا بد منه للفاضل والحق ان
المحذور التفضيل على الناقص بخصوصه الا ترى حسن تفضيل السلطان على جميع الناس
والقول بان الالافرافية تتضمن قضايا بعد والافراد يقول للخصم مدفوع يانك
لا يلزم من تضمن الشيء للشيء ان يعطى حكمه من كل وجه والذوق والاستعمال شاهد على
ولله در الانسب للتعظيم العظيم وعظم الدين لعظم من تربي به والعظم من العجب
التعريف بالمال المعاملة كما في شرع وهو المراد وفي النظم عتب التعريف وهو اختلاف الضرب فان الاول صحيح والثاني لم يقبض
بالعمل الصالح لعل الخش فبصرف مجرد الايمان لان مقام دعاء ونقل عنه المبادر ان
المراد ما زاد على الايمان وكأنه لان الصلابة تؤزن بالتعظيم فلذا لا يكون على غير الاشياء
والملائكة الاتباع فليحق بالمرح وقد ورد ضعيفا ال محمد كل نبي وفي رايون العارف سدي
محي الدين عزي قدس سره
ليس النقي للنفس خير لباس **ب** نزهوا به للسعديين الناس **ب**
ان الشرف هو النقي للنفوس **ب** لا اله الا الله والاشياء العباس **ب**
الاذا انقوا الاله فانهم **ب** اهل الكارم والندى واللباس **ب**
قوله والظاهره غير بعيد مما قبله ومعاني الزكاة لمقاربة **ب** ايجان من ان العظام

عن من ان الاولى لم يزد شيئا لولا
وامن افادته بان قطع النظر
عن المزايا

وهي اخذت في قوله لا يقلل

التعريف بالمال المعاملة كما في شرع
الخرزجيه

قال

قال في الآل ابراهيم فاعرض بانه التورية وهي ارادة المعنى البعيد والاشياء معنى قريب
في مقام الدعاء واجاب الشرا بانه النقي لللال في حد ذاته فان المتبادر منه الايمان
يقطع النظر عن مقام الدعاء بل بقي ان شرط التورية خفا القرينة والمقام قرينة
ظاهرة الا ان يقال ليس فاطما يجوز تخصيص الاقارب ومنها ان العظام اقال
لوقال وعلى اله العلية وذو النفوس الزكية كان احسن قال الشيخ بل لا حسن
لفض الفقرة الثالثة عما قبلها واجاب باننا ننظر لكل فقره ونائبنا فقط فالرابعة
اصول من الثالثة والظاهر ان العظام لا حظ جهة الارزوح فقط لان كل
فقرة كشرط ومنها ان العظام قال زكا النفس يستلزم العقل بالاولى اي لان
النفس للشهوات اميل قال الشيخ هذا مبني على المقابلة بين النفس والعقل
والعارفون على اتحادهما ذاتا والتفاسر بالاعتبار فهناك لطيفة رابطة
من حيث تشبه نفس ومن حيث تدرك المعارف عقل **ب** ويجري التاكيد لرد جريده
عن التفضيل كما وضحه بعد فلا بنا في مصاحبة الشرط بل من التاكيد هو
الشرط من حيث التعليق على تحقق ويشترط تقديرهما وفيه ان القائل بطلق
شرا لان يقال ان للشك وغيرها خاص يقتل كالزمان في متى والعالم في من
وليس المراد خصوص ولا المقام للشك وتقدر اي مضافة لعام نطق شيئا ثم
هذا يتوقف على عمومهما لا انما لغير العاقل كما قدس **ب** لفظا بتقدير المحل
وبعض التفضيل قبل التقدير هنا العلوم شيئا ما الخوف لا بعيد كذا وما الاستغاث
فان يدعوا قول ان معاني الخوف خير بان التفضيل من خيس الوالي لا ما لا حال في
اما زيدا فالمرتب والوالي هنا الطرف فالانسيب ان التقدير في المقام السابق فليست
والجدة كذا وما بعد كذا فتأمل والنقي الذي تحري بملاحظة الاحمال **ب** ومن التفضيل
في ذهن ثم يقتض المستطاع في نطقه على ما يظهر له ولا حاجة لتقدير فان معاني
فكاي فاقول ان معاني لان الجواب متاخر والذكر سابق واورثنا ونخرج خارجا
السيد البليدي على هذا المشهور بفتح النجاة يلزم حذف القامع القول الخوف اما
الذين اسودت وجوههم كقوله اي فيقال لهم انتم اي الاستعارة الصريحة
لقد رد القول العظام لا تخفى ان المعاني لفظ استعارة بالافراد في صلبه من مقابلة
الجمع بالجمع على انه انما يرد ان كان من متافاة للدلول لا السهولة والبراهين هذه
الاستعارة على انها اسما لجناس لا اعلام يفرق فيها الشترتها كما قيل لان خاك

في قوله الله

لنظام

حيث اقتصر على الخبز المعنى للمروكا السعد وعصام قنابل - الغير الخيلية جميعا
 والاضافة لان غير في معنى مغاير وهو وصف قال في الخلاصة ووصل الى ذلك
 المضاف مقتصران وصلت بالتالي والظاهر ان هذا القدر لا يحل ان يكون
 المحرور فانهم حيث سموها استعارة سمحوا بها مجاز عطفى فلتكن تصحيحاً
 الغير - سلسلة الضبط يعني ان ضبطها الاصل بالفعل سهل وهذا يرجع لما لا الية
 كلاله في الكبير مع عصام قال العصام الاولى في المقابلة غير مضبوطة او لا يقول
 ثانياً سلسلة الضبط قال اسم الاول خلاف الوقع لا يتم ضبطها بنفسه والثاني يوم
 سهل ضبطها ولم يضبطها بالفعل قال الان براد ان الضبط الحاصل سهل وعلى وجه
 يصح توافقه بجملة مضبوطة من حيث اصل المعاني لصفة الاحمال والضبط المشد به
 يشير بذكر المشد به لمناقشة المضيد حيث قال شرت المسائل بالدر على طريق المكنية
 واثبات نظمت تجيل فان المكنية لا يصح فيها بالمشد به وقد تضمن لذلك في الكبير
 عاوده الى ان تكتة الغير يعاوده ورد قول عصام لو قال فوايد كان احسن
 فان غاية ما فيه تحقيق الخناس الاخرى وفيما غير المص تكتة معنونه وهو بيان
 العود قبل الفائدة ايضاً ما كنسبه من علم او غيره وفي عاوده قال المضيد هذا
 من اللاتيد اللباني وروبان نفس الانسان يفيد عدم الاختراع وتحت خبر بان
 الانسان بمعنى التحصيل ولا ينافي الابتكار بل ولو جعلت من اللاتيد الجوارح يخرج
 من علم نفسه فندرج والى تشبيهه ان النفس اعتباري يجمع فيه الاقسام على ما بان
 عن السعد والسيد في كون التشبيه تبعية من الكلام ولغيرها ايضاً كما استنبض
 ان شاعره قال والى ترجمة يشير رد قول العصام كان على المص ان يذكر الترجيح
 وكأنه لم يعتني به او درجته في القران يعني قرينه المكنية لان كلاهما من ملائكة
 المشد به قال والغول بانه ادرج في تحقيق المعاني مردود بافراد القران مع توقف
 تحقيق معنى الاستعارة عليها وكذا القول في التجريد لكن بدرج في قرينه المصحة
 ولا ينافي في الاطلاق اذ ارجح والصريحة الخيلية تنقسم الى اصلية كنهية على
 مذهب السكاكي او لزومها في نطق الى حال تبعية كسب الفواعل وان كان هو
 السعد كما سيأتي اما على مذهب القوم من يقا اللفظ على حقيقة فلا ولا
 من اقسام الخيلية الخيلية قبل وامانع منه نحو ان يرى الحال تقدم جلا ولا
 اخرى على مذهب السكاكي ايضاً والمكنية تنقسم الى رد قول عصام لاقسام

لمكنية

مظهر

للمكنية وكأنه نزل المذهب منزلة الاقسام على انه اجب عنه ايضاً بان اضافة
 الاقسام لصيغها لا يقتضي ان لكل واحد منها اقساماً ولم يذكر من اقسام المكنية النعمة
 وباني نحو سفيك المضارب ومزيد والتشبيه نحو من حتى عليه كلمة العذاب فانت
 تنفذ من في النار على ما استظهر ان شاعره قال وفيها من المعلوم ان الخلية
 قرينه المكنية فقد بينا من حينها من الاقسام باعتبار زائرها كونه
 قرينه لكل استعارة قرينه رد قول العصام لم يحقق الا قرينه المكنية حاه من انه لا
 تفصل خلافاً الا فيها وفيه ان التحقيق المذكور على الوجه الحق ولو اجماعاً الى التعريف
 ولكل مقام مقال في ثلاثة عقود ان اردت بها وبالفرايد المعاني والافاظ فمن
 طرفه الفصل في المحل وان اردت بالفرايد المعاني وبالعقود والافاظ فمن طرفه الاول
 في الدال وبالعكس العكس مجاز الاول انظر العقد مجموع الحزب والخطب فالعلاقة
 العلية والحزب المنتظم فالعلاقة الحالية او المجاورة ولا يظهر ما قالوه الا لو كان
 نفس الخطب ياول لكونه عقد قدبر لم يرد من الاعتبار من العصام على المص بان يفسد
 كل واحد في عقودها على الترتيب المذكور وليس كذلك فضلاً عن انتفي اختلاف
 الاول زيادة على انتفا الثاني فان انتفا الثاني حاصل ولا يلزم ايجان في المناقشات
 السابقة مع العصام وحيدة في انواع المجاز قال العصام الاولى ايدال المجاز
 بالاستعارة لانها المقصودة بالذات والمرسل مع استطراد وروايت بان الترجمة
 انما يقع لما لم يذكر والمص ذكر المجاز المرسل والظن ان لا ملاقة كل الملاقات لان ملخص
 العصام ان الاولى الترجمة بالمقصود بالذات كالمجاز في الحاف استقصائية
 بالنسبة لما في هذا العقد قوله لم يذكر فيه المكنية واما الخيلية فذكرها من حيث
 كونها من الاقسام والذي في العقد الثالث ملا حظ لافيه كونها قرينه فانها اجتناب
 كما استظهرنا في الاصل يعني في اللغة ففرق ما بين المجاز في اللغة والمجاز اللغوي
 لا تخفى فان الثاني من مصطلحات البيان مكانها الاصل يعني المعنى الحقيقي والمفعول
 فيه كالمجاز التي لم يهاوكت ان تحمله على مطلق بالمعنى الاول ينطبق المجاز على المجاز وقد
 في استظهار ذلك في محت السجدة وعدوها اي اللفظ لان المعنى المنطوق عطف
 في تفسير لشارة الى ان اليا للتعدي بمعنى اسم الفاعل كالمشعر في قولك كرم مجاز
 مرسل علاقته التعلق وفيه ان التعلق عام في العلاقات فلا يكفي في البيان وما هو
 السيد في علاقات استعمال ادوات الاستفهام في غيره على مطلق التروم تعقيباً للملا

ارفع

في قول غير وورد مجاز

في قول غير وورد مجاز

في قول غير وورد مجاز

حاشية

العصام

فقدروا ما تحمله في نفوسكم بها
يا ايها الذين آمنوا
فمنكم منكم منكم
ايه قول الله يا ايها الذين آمنوا
فمنكم منكم منكم
فمنكم منكم منكم
فمنكم منكم منكم

قوله نظير الحيوان اي فانه يأخذ
في تقريبه الى انسان من حيث كونه
جزا من ماهية الانسان
لا من حيث كونه وصفا لها
فكذلك الوجهة هنا نوحته
جزا من ماهية المجاز المخرود
لا وصفا له من اداسه

كل سبب يدل على مسببه بالقرينة مثلاً وان احتمل تبعه لاخص في الشخص فاسد وضعه
لعماء أصالة والبيان عليه لانه وبسبب علاقة بالتأويل وهذه أو ما لا يخفى فيها
أولى ثم نارة يكون الشخص الانفاظ ونارة يكون النوع كلي كالمركب وصفة المشتقات
ثم ظاهر ما هنا ان الكلي في مجرى محار تحقق القرينة والمشرور انه خفيفة من خفا خفة
فيه محار من حيث الخصوص طان الكلي غير انياري له لا موجود في ضمنه ولا الشخص وانما
اضيف له للتراعه منه فليس اعتباراً لاختراع الاستدلال كالكاتب قبل الكل المنسوب
الذي قل فيها نسب للآخر واجمعوا على عدم وجود الكلي استقلالاً ولا إطلاقاً والنقد
وتبعه ما قل انه استغارة لبيان الفرض لما في الزهن وقال الكمال ابن الامام المقدوني
لا يعرفون الا انه خفيفة واللام في تعريفها للعلمية لاصلة البوضع والكلي وضع لاجل فعاله
في الجري وينبغي انه ليس جزءاً ولا لكان الكلي الطبيعي مجازاً فقدر كل توضيح لمعنى ما فارتبا
من صبح العموم لانفاير محذوف في المتن اي مفاد جميع ما وضعت له اي ليس بجزء مما وضع
اي لا يصدق عليه موضوع له فماني معنى غير من النفي لعلق بكل فرد فرد المقنون عنه بالبور
الكلي فلا يناسب ما قل اداة النفي اذا تقدمت على كل كان من سبب العموم وهو صيرف
بالسبب الجزئي والشئ للبعض فيصدق على المشترك المستعمل في احد معنيته فتعمل
في غير كل ما وضع له فلا يصح الاجعله عموم السلب من غير الغالب على حد ذاته لا كسب
كل احتمال محذور ولا يخفك ان صدق ذلك على المشترك المذكور التفات الى ان المراد بالكل
الهيئة المجمعة وهذا غير مفاد سلب العموم ثم عموم السلب وسلب العموم انما هو في مقام
ذكر فيه اداة العموم وتعلق بها حكم ثم توجه النفي لهذا الحكم فيقال ان تخرج من اداة النفي
كان من باب سلب العموم اي سلب عموم هذا الحكم لجميع الافراد حكم اخذ كل الدوام الاخذ
للدوام استغنى فيصدق بشئونة للبعض وهذا لا يتأتى هنا بل ما هنا في تسلط على نفس
اداة العموم وكل حكم تعلق باداة العموم كان نصياً او ثباتاً كان متعمداً لجميع الافراد ولا يصل
فتنصير مراد من الارحال لعموم السبحة لعدم بطوعها في معنى اخر قيل كسعال الكل
بان العلم وضع للصغر وتقر بالكل لان الفرق الموعول عنه في الاستعمال لاكثر منه هذه
القرينة وسبق في البسطة خلاف في الاعلام واوداد ورد عليه في النجاء النقل من
جمع اداة فعلة من الودقات ووه حرة كفضل واسدى على الاول منقول عن الصمد
والنابى عن اسم خسين عن او مشرقة اختلاف في استعماله في معنيته وعلى جواره قبل هو
خفيفة او مجازاً لا بد من وضعه لكل معنى وضعه للمجموع في اصطلاح الخالب

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

طرفي للوضع من حيث الحكم به لا من حيث تحصيله فلا ينافي رجحان ان الوضع انما كان في
 مخاطب المستعمل يعني انما حصل مخاطب وليس يلزم حصول الفاعل بالفعل حتى
 لا يشمل استعمال الشخص وحده وطاش ما طال به بعض الناس هنا لنخرج لم يجعل
 التقيد لا دخال الصلاة لغة في الاركان المجزئة ونشرعا للدعا في الملكية قبل الاثر والخلقة
 قبل الفيد ويكفي الصدق ولو من بعض الوجوه وانت خبير بان هذا الحكم في اللغة والمنع
 فاما ان يكتفى ببعض الوجوه فيها او لا فربما والخروج من بعض الوجوه في صور لطيفة
 حاصل قبل الفيد ايضا فندرجها كلفظ الصلاة ان قلت هذه من الحقيقة للقول
 وسبب خروجها بالفيد الذي قبل هذا قلت اما ان يجب على ما افاده في كبره بان هذا
 ليس قيد مستقل بل قرينة على المراد بالوضع فمع استناد الاخراج لكل ما ان كان دخلا
 او محصا السابق بمنقول في اصطلاح واحد له انه لدوت الاربع عند التقوى بغير ما دون
 تامل وهو اللغة فلا مانع من تسمية اللغة اصطلاحا ان قوله لعلاقة قبل بل
 الامور الاعتبارية تلاحظ فيها الجنبه وهي المقيدة اي من حيث انه غير فرويات
 الاستعمال من حيث العلاقة الصحيحة لا من جهة القرينة والجواب ان المقتر من جهة
 التعليل وانما المراد حشية التقيد المعنوية في الجملة فندرس مع قرينة الحاجة له
 في الغنى الاغنا بتقدير مضاف هو محم وتوضيح لفاد لام التعليل كعلاقة الاكثر
 الفهم في المعنوية والعلاقة والقرينة كان المحارز بلغ من الحقيقة اي ان يدق فادلا
 على كمال التكلم واعتباره اتمن البلاغة المعنوية لا بها تسع المقامات وقد اتضح المقيد
 المحارز بالمعنى السابق فما تشده الشيخ شهاب الدين ابن أبي حنبله رحمه الله قالت
 متى انظرن با هذا فقلت لها ما عدا زعموا ولا فبعد غدا
 فامطرت لو لم من خمس وقتا وردا وعشت على الغياب بالرد
 فانظر فضل هذا على الحقيقة اعني انزلت دمعا من عينها ولبت خذها وعشت على
 اصابعها باستانها وبها ايضا فارق الكذب فان الكاذب لا يعتد تاويلا بعلاقة ولا يصب
 قرينة بل يزوج طاهره ولذا روي عن من انكر وقوعه في القرآن زعموا انه من قبل الكذب
 والبس تاويل العلاقة على الفارسي وبعضهم كافي جميع الجوامع حتى نفى المحارز من صلاه
 ورده للحقيقة اي لان الاسد انما يستعمل انما يستعمل في الجملة بعد ادق السند
 فلم يستعمل لفظ اسد الا في معناه نعم اشياء الاسدية للرجل اثبات الشيء المعروا قوله
 وهو ميل لرد الاستعارة للمحارز العقلي وقد اورد في التلخيص شرحه على معنى ان لتفعل

اصل الاوحي عشت
 على شفتها وكما
 انكوت ١٢

في

فيها لتفعل بقرقا فليست نقل ثم المشهور الاكتفاء بسماع نوع العلاقة ولا يؤخذ كليا الا
 ترى لتقرر الحذف مع تقيد علما العربية حذف بعض الاشياء كالفاعل بموضع مخصوصه
 وتقرره ايضا السببية والمسببة للرجحان لهما تضمن شرين معنى روين بالحرز يكون
 مع اختلافهم هل التقيد ينقض او يقصر على شخص ما ورد ببعض الاشياء المحارز
 والمتبع ينظم له ما ذكرنا فندرجها كلفظ اللسان استعمالا صحيحا يخرج القلي
 بالنسبة للواقع وان كان حقيقة او محارز في اعتقاد المستعمل كان لعقد الكتاب
 سببا او شيئا مما يستعمل فيه اسد تامل ولم يخرج القلي بالقرينة كما فعل خصام فندرس
 مع ان الحال قرينة وان يقصد بها التكلم مع قرينة قال الشيخ عصام الاولى لعلاقة
 وقرينة لان القرينة ليست من توابع العلاقة وتوقف بان مع تدخل على المتبع ففعل
 لاحظ غير الغالب نحو ان الله معناه الاظهر ان ادخال لام العلة على العلاقة وحمل
 القرينة من تعلقات صفاتها ينقض ان العلاقة اصل في العقدان قلت كذلك
 العطف تابع قلنا لكنه مقصود بالجملة ايضا بخلاف الصفه المحرر التقيد ولم يشترط
 الاصوليون مقارنة القرينة لموازاة آخر البيان لوقت الحاجة وراها السابقون
 مقارنة كاسمها وانظم لنفسه كلامهم بما اؤلم يتعلق غرض بعزم بيان المراد والادب
 فالاصوليون اسند والماتى كلام الله ورسوله وهو بلغ كلامه والادبهم بغير جاز
 وان لم نطلع على خصوصه في كلام ان الشيخ فخرج الخلاف لفظا وحمل ان تكلف
 السابقون قرينة في مثل ذلك وان حقيقتا وانما احتج المحارز بقرينة بني المراد منه
 لتبادر الحقيقة كانه احتاج لعلاقة لعدم الوضع والا لاستعمل من شامات فمات
 مانعة منه امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ومن اجاره من الاصوليين راي ان
 القرينة تنفع من الحقيقة وحدها اما محمور المحارز انه جاز اتفاقا والفرق بينهما
 اعتباري فان لو حط شخص المعنيين فالاول او كل شيئا مطلق تجري في اسد
 قال في وعلمها يتفرج التعليل نحو اسدين للشيخ والسبع فندرس قال الشيخ عصام
 الدين في الرسالة الفارسية وهناك قوى وهو ان المحارز المرسل والاستعارة مع
 كونها مازالسان ليس بعلما دليل قاطع وذلك ان القرينة غلبت ما فيها من اشارة
 في الكلام وبعد ذلك يحمل بغير مضاف وان الاصل رتبته سدا قال فان قلت
 تقوية المبالغة التي في الاستعارة قلنا نحصل المبالغة بحذف المضاف واحلال المضاف
 اليه محله ورد المولوي في التفسير بان اقراض اللفظ انما يحصل بالفرق في المعاني

في تفسير رسالة المحارز

فلما انه للفرد المنتشر فان الانتشار وعموم الوضع يكفي في الادراج انما ينافيه
 المختص بالوضع الخاص وكذا القول في اسم الاشياء وكيفية تسميتها
 للخصيات فان دفع التوقف بان الاستعارة والادراج انما نظر على ان الموضع
 له كمال في قدرته على التمثيل لان مراد المصنف باسم الجنس الكلي لا المراد بالاسم
 مشتق حتى يشمل العلم الذي لم يشهر بوصف ثم الكلي بما حقيقته او بالادراج
 الاستعارة انما تنفع في العلم في غلة المقسم الثاني ومفهوم الاستعارة يجوز المراد
 كاطلاق زيد على غيره لعدم احتياجه للادراج الثاني للعلمية ولا ضرورة من بعده
 قياسا على الاستعارة للفرق وجعلت زيد محارزا عقليا حيث مر به
 واما الاعلام في مقامها الاصلية فقد مر الكلام على انها حقيقة او لا في الجملة
 والتعريف **قوله** من افترق المشبه بمرور السيد بان المبالغة في التناول يكون مدعى
 الاتحاد واجب عند الحكم بانها لو كانت لغيرها في الجنس على انها ان كانت
 لاعتن قصده فقلط والافوضه حديد او دعوى كاذبة فلا بد من التناول
 بالادراج وهو توسيع واثرة والافاضة في المقصد ثم من ابن الكذب مع ان
 ما شابه الشيء له حكمه فكان هو وفد قال السكك بنظر ذلك في المتن حيث
 قال باذعان الله عنه واما الاكتفاء بها في الجنس فلا تناسب لان الملتفت له فيه
 الافراد فيدرج فيها فمناشاة السيد خيرة بالناسل المصارفة بعد التشبيه
 بدل السياق على ان التناول للاستعارة بعد التشبيه بالشخص بقصد فاندفع
 التوقف بانه بعد التناول بل يحمل المشبه فلا ينافي تشبيه ونقل ولا حاجة بحمل
 الجواب بانه ياولد نحو او بلغ غاية لم يصبها المشبه واندفع ايضا القول بان المبالغة
 ملتفت فيها لذلك الشخص المعهود لا مطلق كرم فما جيله ان التناول لغيره
 لتصح قاعلة الاستعارة والافرض الاصل الاتحادي بالشخص المعهود فمما لا يلو
 في قولهم ان يكون زينة او عاطفة على محذوف اي لا بد من ذلك وان يكون
 لانه ان قلت لم يقدر التناول بل يسمى كذا قلت التسمية لا تصلح غرضا للبلغ
 في التشبيه على انها خرج النقط عن موضوع العلم فمن ثم انها في نحو على زيد او
 انما من زيدكم وليلاي مكان بخلاف الوصف فصار على المسحوق
 اتصاله فتدبر **قوله** كما ور بالمهمة من مدركي خلطه بالمدرو وهو قطع الطير الصغار
 البابسة فقل ذلك يجوز بعد شرب ابله بجلا على الناس بعد قوله كالحبات

اي قوله او ناولا

قوله والتوقف وكذا في السيوطي عليها واسطة الله

في المتن

اصلا

اصلا الصاب لصبده كما مر عليه والمعاني صيد القصر **قوله** الرجل المعهود حاتم بن عبد الله
 بن الخنيج الطاه جاحلي وابنه عدى صحابي وكثير بن خنيج حاتم الذي اكرم الله
 صلى الله عليه وسلم وصله اسم فاعل ضم او جوب او غير ذلك ما عدا التشبيه لان
 تناوله بالادراج بعد قبالة جملة حاتم لعل ان ادعا ان له افرادا وكلمة في لغته
 كما سدر ثم ادعى الادراج الحاصل في اسد وغيره والتشبيه ادرجها في قالب
 واحد واصله من كلام السعد والى اسم غير مشتق تناول محصور من
 اسم الافعال وفي الفارسية انما تتبعه لمصادر خفيفة او معتدلة =
 فاستعارة مبهات لتعبر بانها لا استعارة البعد للخص للنفك كجامع
 عدم النسل مثلا ثم اعلم ان هذاظم او اعلت السبعة لعدم استقلال
 المعنى وقيل مدلول اسم الفعل هو معنى الفعل او فقله ولو حظ دلالته
 على معناه فبما دل الاول بالواسطة اما ان علينا السبعة بقصد المصدر
 اتصاله ولقرع غيره كالسعد في فاصلة على نحو ترال ودر ان من
 المشتقات التي لها مصادر بالفعل وفي غيرها اصلية ويتناول ايضا اسمها
 الاشارة وفي الفارسية تبغيرها لتضعها معنى الحروف ووضعها كالحرفيات
 فيعتبر اول التشبيه مطلق معقول مطلق محسوس مثلا وقد قال لا يلزم
 من تضمن الشيء معنى الشيء ان يعطى حكمه ويتناول ايضا الضمور
 اليها السبكي في عروس الافراج لاحتال تبغيرها لمرحبا حتى في تحويرات
 اسد اقصدته خفيفة وفي تحويرات اسد في الحمام فاكتر منه محارز ثم قال
 وهو الحق ان الصنعة خفيفة فربما فان وضعه على ان يعود لمنفذ غير لغته
 بلفظ حقيق او مجازي نعم اذا استعمل في الخطاب وقلنا انه مجاز على ما حققناه
 في محبت الالتفات في السجدة حري في الاصاله والتبعية على ما تقدم في اسم
 الاشارة وتناول ايضا المسحوق والجمع وقدر نور الدين الشيخ على السبكي
 على العصاة استظهر انما تبغيره لمفرد ولم يطرعها في حال التشبيه والجمع نحو
 مستقل عما في المفرد فليست **قوله** ورجل نحو حاتم اي قصدني الوضع الاصل
 للادخال وحيز الصفه بما قبله خلافا لما هو عليه بعد قوله عارضة اي فلا
 ينظر باحتي تكون استعارة تبعية كالمشتق اذ لا يلزم من تناول الشيء بالشي
 ان يعطى حكمه خلافا لما في الاصول ويلزم تبعية اسم الاشارة والتمثيلنا وبها

في المتن

وقيل مدلول المعنى انما هو في قوله فلما ان فيها اصلية لا لا استعارة في المصدر

اي ان استعارة المشي والجمع تابع لا استعارة المفرد

قوله ورد جوابا لواء

بمنار اليد وتنظم له بل الموصول لقوله انه مع صلته في قوة المثنى قوله وخرج
بالاسم قبل في مثله الاولى وخرج عن الاسم اذ الجنس للدخال لا للاخراج
قلنا كل من عن وبالسببية صححت كان من خروجه نفسه انما الانشغال
لوقيل اخرج من الاخراج ورد في الجملة اي على الاجمال الصادق بالكل والبعض
فتقلبه بالبعض بعد من تعليل العام بالخاص لا لتقليل الشيء بنفسه كما
يتوهم من تغيرهم الجملة بالبعض وانما ذلك اقتصار على المحقق تطاوله
والجارية قتال قوله وهذا يشعر به من بان وبضدتها تتخذ الاستباقية
عللت التبعية بتغيرها لغيرها فالاصيلة تبعية غير وقد يشعر بالاول
ايضا وهو عدم تبعية في ذاتها فتدبر اولها الكثرة ان قلت كيف هذا مع
ان الاصيلة في بعض الاسماء والتبعية في بعض الاسماء ايضا وكل الاعمال
والحروف قلت الملتفت له الافراد المحصلة لا الانواع وظاهر ان مع كل تبعية
اصيلة قبلها ثم تنفرد الاصيلة نحو الاسد في المبالغة التقات للمراد بالاصل
لا المقهور من الاخم ووجه المبالغة ان قبل هذا الاضرب في النهاية بحيث لا ينسب
لغيره اذ كل ما حده حصر بالنسبة له فلا يمكن ان ينسب لنفسه وانه كمال
بقدر التجرى منه والتبعية بين الاصل والفرع فلا تنحل بالامصدر له
كثير ويخرج وتغير وليس ويمكن ان يتغير لغيرها مصاد في نظر ما سبق في
اسماء الاعمال او المكتفي بالتبعية في المعاني من الاحداث وان لم يوضع لها
مصدر من المادة وشمل ايضا ما اقترن بالحرف المصدر نحو يعني ان يقل
زيد بمعنى نصريه ولا يقال اصله باعتبار تاويله بمصدر فان التفتت اللفظ
المذكور وهذا نظر ما سبق في تاويل نحو جازم في الاستعارة في اللفظ
منه اي من المصدر المستعار فلا حاجة لتبعية ولا استعارة في المثنى
بل هما سارا بان من المصدر ثم هذا باعتبار المادة وقد يكون باعتبار السببية
كما في امر الله يعني ياتي فظ كلامه اعتبار الاستعارة في المصدر لغيره
اتحاد المادة واختلاف الزمن خارج عن المصادر واخف ما في الاستعارة
عظام الدين من الاكتفا فيها بالنسبة وافاده ايضا ان معنى تبعية هذا
وهي الاشارة ان الكلمة المركبة من المادة والسببية مستعارة بالفتح لاستعارة خبرها وهو
سببية وهو فيقول الدخول في التفرقة من غير ان يرد بالكلمة ما يحمل التسمية

قوله لا يشعرون الاخم والاملا في نفسه

قوله بالتبعية فيقول نشبه الايمان
المقتبة بالاشغال بالايان
المقتبة بالمعاني في شتق
اي بمعنى ياتي فقط اه

قوله والهيئة اي كونها
ماضيا او مضارفا

قوله المادة
وهي الاشارة
ماضيا او مضارفا

قوله في ما فارة العظام
كما في قوله
في قوله في قوله
في قوله في قوله

الاسم

بمنار اليد وتنظم له بل الموصول لقوله انه مع صلته في قوة المثنى قوله وخرج

الاسم حيث المنوع مع امكان تبعية المجموع للمادة بالقياس على ما قاله في غير
لغيره التقات لان المجموع موضوع فانه اذا وضعت المادة للحدث
والسببية للزمان كان المجموع موضوعا للمعنى خصوصاً بالصفة والمجاز
وان استشكل بان وضع المادة شخص والسببية نوعي فوضع المجموع في نفسه
تحكم ان حمل على احدهما وينافض ان جمع بينهما وقد وضع ذلك في علم الوضع
بقى انه هل يستعار الفعل باعتبار حذو له الثالث وهو النسبة على
ما فيه خلاف في شئ المقام والظاهر الاستغناء عن ذلك بالمجاز العقلي
وهي ارجا العنان والقسم سباعية لان الاخر ثلاثة حدث وزمن
ونسبة فجوز في كل واحد في اثنين وفي الثلاثة ومثال اجتماع الثلاثة
لستنبط منه الحارق يقضه الاقسام ان تقول قبل الامور زيد بمعنى نصريه
خدمته فتشبه الحزب والاستقبال والنسبة للمفاعل المحقق في مجاز
شدة الاندفاع في مطلق الارتباط وتستعير الفعل الموضوع للمعنى
للمعنى فتدبر استعارة في وقال الكوفون جروف الحرف مشترك بين
ما وردة له في حصة هنا بمعنى على قبل كان يشق الحزب ويضع الحزب
في داخل جزئيه فالطرفه منصفة استعارة لفظ الطرفه لحي ان
لادعي لهذا انما الذي يسرى التسمية كما قال بعد وانما استعارة المصدر
لداعية الاشتقاق منه يربط اي في الخارج وان كان باعنا في القصد
من بان اول الفكر لغير العمل وقبل لام الصيغة حصة على حذو ما خلفت
الحزن والانس الاليعدون نحو العداوة والحزن اي مما ليس شانه الترتيب
على ذلك التسمية كما لمجته هذا باعتبار ان وان لم يقصدوه حال الانشغال
فانهم النقطة اول اليزج ثم ابقى بعد ذلك فامل قد استعارة الترتيب
تاسبق بمعنى الاستعمال وليبعد ان يراد اللفظ من جريان الكلي في الجزى بمعنى
حصة فيه فتدبر متعلق بفتح اللام وان كان المتعلق نسبة منها الا ان
الاول اعتبار الكلي اصلا والجزى بفتح اللام وان كان المتعلق نسبة منها الا ان
او المراد بفتح اللام وان كان المتعلق بفتح اللام وان كان المتعلق نسبة منها الا ان
على الوضع لغير ثبات باله كلمة وانما اتصل الاله على ان الوضع غير الله تعالى
والا فهو يعلم الاشياء تفصيلا غنى عن الآلات وجعل السعد الوضع الكلي

نعم بدلتهم

قوله في قوله
في قوله في قوله
في قوله في قوله

قوله في قوله
في قوله في قوله
في قوله في قوله

بشرط الاستعمال في الجزئيات فلم يكتفوا بهذا الشرط فانما في الحقيقة
 والاسمية والزموم محازات لاحكامها سبق لك صحة مع صحة الكلي
 في الجزئ حصة بنوع استلزام ذواته لا من احد الطرفين دون
 الاخر فان الخاص يستلزم العام دون العكس غير مستقلة من حيث
 الطرفين دون الاخر فان الخاص يستلزم العام دون العكس غير مستقلة
 فلم يصح ان قلت قد حكم عليه في كونه معنى الحرف في معنى الاسم قلت هذا
 اذا لو حظ من حيث ذاته وعدم استقلاله اذ لو حظ الله للجمع بين شيئين
 مع الحرفين فلا يكون ملحوظا بذاته الية ولا يعبر عنه الا بالحرف وقد مثل
 السيد ذلك بالمرأة تارة فبعض الية للغير فلا حكم عليها وتارة بنظر لذات
 جوهرها فتكون مفصولة وظن ان الكلي لا يحل الله فذلك كان من معاني
 الاستلزام دون الحروف قد يراد دفع عنك ما تخيل من ان الخبر ليس
 محروكا من انشي من الامور النسبية قاصدا عليه بعموم عدم الاستقلال
 بالمفرومة ان قلت مقتضى عدم الاستقلال لعدم التثنية والاستعارة املا
 لا تبيد ولا اصلية فان في ذلك حكما من حيث كان فلنا من القضايا المسماة
 بضمير في التابع ما لا يصرف في المنوع نعم يقال هل لا اعتبار التبع للجزئ
 من حيث ذاته التي سبق استقلالها عن غيرها فان ذلك اذرب من الانتقال
 للكلي وكانهم روي من لفظ الكلي نسب لا تدرج المفصولة في استقلال
 بخلاف المتعارفين بالاعتبار قد يراد استقلالها عما اصل الاستقلال في
 الجزئ ثابت عند انه لا بد ان تنسب لصاحبه فصحة عدم مستقلة ولم
 يعول في التعليل على كونه غير ذات لانه لا تشمل اسما المكان والالة
 فانها قارة بجمع اجزاؤها في الوجود مع ان الحكم يكون على غير القارة بحركة
 سريعة وزمان طيب فلذا انتقد النقار في التعليل به وعول على ما
 استقناه عنه من ان المصدر هو المقصر الاصل ايجات سبق كثير من
 حملها ما ذكرناه في الاقتباس من ان الممكنة تكون تبعه كجوارق الضارب
 زيد ومنها ان المقصر قال في كونه الية الرسالة لم يقع فيهم بغيره بغيره
 لا صلي وبقي ثم استدل بوقوعه عما قالوه في فاذا قرأت القرآن فاستمعوا له
 معناه اردت القرأت فان الارادة سبب للقرأة وناقشة العمام بامكان

ان كلامهم

هنا

ان كلامهم بيان للحجج المعتمد للحجاز لا للشمعية وابده اليه على ان المرسل
 لا يعتمد الحكم بالمسارعة فلا يقتضي الاستقلال وفقد يعتمد الحكم بمسارعة
 فالحق انه يكون تبعا وبممكن اعتبار في الية السابقة اما باعتبار الإطلاق
 والنقيض في الزمن او ان المستقبل باول لكونه ما فيها فان الاستقبال
 سابق ثم الحال حيث اتحد الموضوع واقتضى عليه ان هتاهم في اللفظ
 نعم في ازمته مختلفة يسبق الماضي ثم الحال ثم الاستقبال وهو الذي
 ظهره عموم الطلبة كما قال وهو صحيح ايضا كما في الدوام في تقييد الافهم
 ولم يعكس لان الشمعية لا يتوب عن الممكنة في كونهما كالمسارعة والية كما في
 بناء على مذهبه الا في في الخيل اما القوم قالوا فبعضه عندهم بخارج على بوس
 فيها مشددة ولا يستعار له نعم سمي استعارة بمعنى لغيره على كما سمي وباني
 فالاستعارة المفارقة التي تغني التثنية لا تكون عندهم الا بضميمة للمعالم
 واما المستعار منه فلم تغير عليه الا محققا وان كانت القيمة العقلية رابعة
 بل يزيد ان تقرر لكون الخلق حيا او عقليا حامضون على التمييز
 او المفارقة المطلقة اي تحقق حيس والمراد به ما قابل الخيل من حيث
 اذ اثبت لا اليقين بعد بالحسنة وجمع ما قبله مشرك وتخلل ان يراد
 بالمعلوم الذي ينصر عليه ويشار ما يعرف في ذلك وقيل معنويا ولما للخيال
 فاختلج لما سبغ او عقلا اي بان حكم العقل بانه ذو خلق مازق
 اما لكونه له نبوت في نفسه كالمعاني الوجودية والاعتبارية الصادقة بنا
 على ان لها نبوتيا في نفسها يقطع النظر عن اعتبار المعتمد وفرض الفاض
 وهو ما برئ فيه شجنا العدوى لتعينا الله به واما الاستداه لمقتضيه
 الخارج كما ثبت له قول الله المدلوله للكتاب والسنة بناء على ان الاعتبار
 لا يتوب لها الا في الذهن والالكان نبوتها في الخارج اعتبار له نبوت فيه
 فذروا وسلسل وايضا كانت تتعلق بها القدرة اذ لا تثبت بدورها
 ثم التعلق ايضا باعتبار يحتاج لتعلق وهكذا اعلى انه لا يخرج عن اشكال
 الواسطة بين الموجود والمعدوم والايض نبوت صفته لا في محل حتى يترقا
 عن الحال على ما هو لظن على ما حققناه في كون نبوت جوهره اللقائي اما الفرق
 بين الصادق والكاذب ان الاول متبرع والثاني مخترع بخلافه الخارج وبصاوه

اي ان المسار والمستعار منه
 اما هو هو مان او محققان او
 احد بهما محقق والاخر
 موهوم او بالعكس وقوله
 بل يزيد اي بان يضرب
 الاربعة الاقسام في صورتها
 التحقيق فتكون في ثنية
 اي ان النبوة هي
 اي ان النبوة هي
 اي ان النبوة هي

كما وضحه في موضعه في الجملة ليس المراد بالتحقق في العقل مجرد كونه موجودا
في الذهن وجودا درك فان هذا القدر موجود في الخصلة كالخفى
القول من القاعدة اللغوية لا ينشأ العين عليها معنى او نحوها لفضائيا
كلية نحو كل زنا محرم الوهم يعني الكاذب ضد العقل المتعارف ويحمل ان
يريد اخذ المفكرة بواسطة الواحدة على قاعدة الحكماء المجمعة في الترتيب
من تجرئة في قوله منع سر كما من خباياك والفرق بين جهة واحفظ بذلك
واعقلا زعموا ان لما عدا العقل للثلاثة تجاوزت كل تحريف فسيما في كل قسم
قوة الاولى الحس المشترك التي توصل الى الحواس الخمس الظاهرة ثم خزانة
الخيال ثم المنفكرة بنصو الخيل والتركيب ثم الواحدة ثم خزانة الحافظة
قال شرح الهداية الانبرية الابهرية واقضت الحكمة الانبرية فرغ التحريف
الاخير من العقلا لله محل النزلات والصدوم فوايد منها ان هذا التقسيم
للتفرقة لا للمكنة ومنها ان التمثيلية عند السلك من قبيل التخصيص وتبقى
لك انها قد تكون تجلية نحو اى حال تقدم رجلا وتوخر اخرى ومنها ان السلك
جعل الصفة ثلاثية تخفيفه جز ما خوريت اسد في الحمام وتخييلته جز ما
نحو اظهار المنة ومحملة لها نحو قوله صحى القلب عن سمي واقصر باطله
وعري افراس الصباور وواحدة قسده الصباخرة سفر على قاعدة المكنة
والاقراس والرواحل تخيل ويحمل استعارة تحففة لدواعي الهوى والشرهون
والاسباب والالات وهو كثير ومنه نطق الخيال وينقصون ههنا الله
فالمستعار له الدلالة والادبالات بل كان في اظفار المنة باعتبار اسباب
الموت قال الشيخ عصام الدين ولما كان المحتمل لا يخرج عن القسمين تركه
المصر في قسم الاستعارة الى ثلاثة اقسام مطلقة التقسيم حقيقى باعتبار
المطلقة مع كل الامتناع اجتماع الاطلاق معها واما اجتماعها فاطلاقا كما
لا حقيقة اعتبارى من حيث التوضيح مع التجريد لجواز اجتماعها وعلى هذا
فقط يحتمل ما في الفارسية من ان الاتصال هنا على سبيل منع الخلف
لجواز الجمع بلاه شيئا من شئ اى لم يفتقر بالكم واحدا من هذين ولم يفرم
بعض التكرار لئلا هنا وغفل عن زيادته لفظ شيئا من فقال ما قال من
بجملته الاولى لعادة الثاني ليكون نصا في عموم السلب كان اقترن الشئ

اي الجملة
اي المستعارة
اي الواحدة

بقوله

بالجمع

شريك
والقول
بأنه

بالجمع بقدرها مطلقة اذا اقترنت باللام واحدا من الاخرين وليس كذلك
ولعمري انما يتوهم هذا القول المص بما يلائم الاستعارة منه والمستعارة
عبارة المص بما يلائم شيئا ومصدوق الشئ واحد من هاتين السلب ولكن كان
الاولى بنا الاعراض عن مثل هذا الكلام فانه مما لا يعلم اتفق اوزين المنطقين
لكن قد يغلب القدر فلا يسعنا الخرب القرينة المعينة ظاهرة لغيره وان
هذا القدر يحتاج له من حيث التجريد والمصرحة فقط ويمكن اعنارة في الترجيح
والمكنة كما اذا ثبتت به ارجحة رقعا في جريه فقلت شيئا ارفط فان
المنشئ انما هو اشارة لتشير به بجوان مطلقا وذكر الرقطة معنى للمراد
فليس يرشئ الا ان يزيد ينلوى مثلا فامل اى نفس بذلك وقوله يوم
ان هذا الخبر بالوصف الواقع لا بالاسم الاصطلاحي والفرق بينهما ان
نحى عليك وان شئت فانظر لعبد الله عيسى بعبد الله وقدر شئ في حمة
الحازم اى انما بهذا لم توجد استعارة مطلقة له وما في الفارسية
من الزام ذلك وتخصيص المطلقه فيها فترتها حالة لا لعموم الله لعله قد
تمام القرينة لانه اى واعنارة تجاز الاول في الاستعارة حتى يحتاج للتفسير
مما لا دعى له لان عدم العلم اصلا خاص به ظاهرة ان عدم التفسير املا
غير مرد ههنا وانما المراد المعنى الكناية كما قال اولو الخليل ان الوسيلة لا قطع
النظر عنها بالمرء والامر من تناسل بين الشئ وما وصل اليه فقدر بمرئيه فبذلك
بعضهم بما اذا لم يفرق الملام ما شئ عن الاتحاد والا انقلب التجريد ترشحا
وبذلك القول ان عواما من الظلمة من الشمس نفس لغز على من نفس
قامت تظلمنى ومن عجب شمس تظلمنى من الشمس فان التظليل بالام المنة
لكن التبع منه بالام المنة به يكون تجريدا وحتم ان المراد من رى المنة
بالا لانه انما يكون ترشحا كلامه اى لا نفس الترجيح مفردة البدو والبلاغة
لللام والمنكاه وعلى فرض ملا حظة جملة كبد من لا فلس مقصود ملاها
ههنا تكون كلاما نغم في حاشية شخيا على ابن عبد الله تعالى بعينهم لا ملا
من وصف الكلمة بالبلاغة اى بالطائفة لفضلى الخيال كان كان في كلامه
لكنه خلاف الاصطلاح بقوله والاولى انه فذلك ان الاول مبنى على البلاغة
الاصطلاحية وهى قد ثبتت للتجريد اذا اقتضاه المقام دون الترجيح وعلى

وعلى فرضه اقتضا المقام الترشح بنيت له أصلاً البلاغة لا اللفظة
 الكثرية لغة أو زيادة المحاور على أن فيه إعطاء الشيء أكثر مما يستحق
 فإن نسبة زاد على اللفظ المستعار أخذ الملام وظاهره أنه مشتق من
 بالجمع مع أنه مزيد ولا ينبغي هنا للفاعل الاختوار في الاستناد للترشح
 فقل الأول أنه من بلغ بلاغة بالمعنى المعنوي وإن كان خلاف ما في
 الكبير والاطلاق البالغ من التحديد هما البلاغة فهما بل نفس الاستعارة
 ففتح أو المعنى ذات الإطلاق أكثر من واحد كذلك يعتبر التقاوت
 من حيث الكيف كاللا وضحة وعدم الاحتمال بسدة لزوم والى قدرنا
 أن الاضاف ان سياق المضط طاهر في القرينة المصححة لا المعينة إلا ان
 حمل على التيمم الكامل ولا قرينة المكنية ترشحاً قال في الكبير هذا على طريقة
 غير الكافي أي وأما عنده فالتشبيه مستعار له فربما فالمشهور ان القرينة
 تحريدها إفراد التبع عصام الدين قال بعض من كتب عليه مملوك ثم المظهر
 لمذهب السلك من حيث أن المقصود الأصلي هنا وصف التشبيه والتشبيه
 لا مجرد عنوان المستعار له والمستعار منه ويشير له تقدير شارحنا في حل
 المتن سابقاً فقدر وها هنا فوايد ليس فيه مزم غير التكلم على أنه
 فاذا قرأ الله لما من الجوع وسناني في المتن وتحق بشرح أن شوق لترشح
 الترشح قال التبع عصام الدين يحريه ذلك في التحديد أيضاً كان يحمل
 شكى إلى محار من تمام اطلاق السبع فيكون ترشحاً معني ولا يخفى بعد
 نحو هذا فقل المراد تشديد الدرس بأبداً الاحتمالات يجوز لغة الماخوذ
 مما يأتي ان الجواز في موضع واحد لا موزع على المقامات ونقول بأنه ان حيث
 قرينة مانعة لغير المحار والافاضة يجب عنه بان القرينة موجودة
 لكن تتبع المجاز في الاحتمال الاعتباري أي يمكن اعتبارها خصوص الاستعارة
 ولها ولكن ترشح كما إذا قلت ريت حماراً وسداً في الحمام يمكن الرجوع لهما والثاني
 فالأول على ما عرفت كما فانه في الكبير تأييداً للاستعارة بفتح إلى آخره ففتح
 كما أشار له ابن يعقوب على الشخص ما يقال إذا شئ على شخصته فأمّا ما في
 للاستعارة له وهو كذب أو لا فقلوا لا حمل له فختار الأول ونقول هي إضافة
 تعوية ومبالغة تفارقت الكذب بالتأويل قال العصام حتى كأننا قلنا

قوله كما الكافي هذا للتقدير لا
 للتشبيه إذا لا ترشح فيه ولا
 تحريده أه بولافي

المستعار

المستعار مع رده فتأمل وإن كان مذكوراً قبلها نورك على حال العصام
 ثابتاً في الذكر وبجواب بانه أراد وكبر بطريق السبع لا القصد الأصلي وهو تشبيه اللفظ
 مستعار قال العصام وللفقد المشترك من حيث احتمالات حقيقة الاستعارة
 مجاز ولاهما للملام والمشاركين زوا بعض من كتب على الرسالة القائلية
 احتمال الكتابة للملام أو المشترك فذلك سبع ونحوي مثلها في التحديد على
 ما سبق وتفتأ الاحتمالات عند اجتماعها بالمهد هذا القيد لبيان ما آل له
 المعنى بعد التعليق بالحمل لا انه من جملة المستعار له حتى يحتاج التحديد والتأكيد
 المذكور في الكبير فتع لآن الترشح في مجر وظاهر اللفظ قال العصام
 وعند التخوير يصح ترشح كل منه ومن استعارته بالآخر فوايد سفت وزيادة
 المستعمل يخرج التعريف بخوماً أنا بولي فانه بلوح يربنا العبر لا المستعمل
 فيه وكذا الخبر المقصود به لازم الفائدة فان دلالة على علم للشك بالحكم
 بالفعل لانه على حيانه من غير ان يكون مستعملاً فيه فجميع ذلك باق على
 استعماله فيما وضع له يعني ان العصام اطل مع التعريف بالتركيب المخير في أحد
 آخراته فان المجموع لم يستعمل فيما وضع له في تلك الحال وإن كان حقيقه باعتبار
 الحشدة أي المستعمل من حيث أنه مركب فزده التبع الكبير بانه لا يهدف
 بالتمثلية فان استعمالها من حيث التشابه لا من حيث التركيب فتعده
 بعض الناس وهذا محجب اما أولاً فخصيص الاعتراض بالتمثلية حكم فان
 غيرها انهم لم يستعمل الا من حيث علاقته وأما ثانياً فمقايده ما في الحشدة
 مطلق الملاحظة والاعتبار يخرج ما اعتبر فيه جزءاً أولاً وسر التركيب
 لا قصداً ولا يلزم من ذلك نبوت الأخص وهو الاعتباري على أنها السب
 المصحح للاستعمال وقد سبق نظر هذا في تعريف المفرد فقدر من ذلك
 اعلم ان جعله الاحمال واللفظ في جز زيادة بيات والافستنان لذلك
 بجز لفظ كما لا يخفى ان يراد مع الطلب المعنى الحقيقي ظاهر انه يلزم الجمع
 بين الخبر والانتا وقد مر بعد ولما عرض له ذلك غير العبارة السابقة
 أعني قوله ليصح الجمع بين الاخبار أي لقوله وليس كناية لا ليس بل
 من المعنى الحقيقي مقصوداً فاختلصت الحجة النسخ وفيه ان الكثرة لا تنفك
 على القصد بالفعل مع سبابة الحكم في المقامين وكعمرى حتى ان يقال

١٢

ولن يصلح المطار ما افسد الدهران قلت فيما الصواب من الموضوعين المتنافين
 قلت نزلني الله الثاني اذ ما ضلاني وفي التحقيق الاول اذ اخل الساني اذ اخل
 المذلول فيكون متوقفا على النطق غير متوقف ولا مانع ان اللفظ اذا اراد منه
 معنيان يكون بالنسبة لاجزائها خيرا لتحقيقه بدوت النطق به كسببت
 الحاجة وبالنسبة للاجزاء كالطلب لتوقفه عليه كالوقا لو اوجله بمد
 اخبار بالضمون انشاء للشاء به فتأمل في الخواشي جمع حاشية طرق النبوة
 ونحوها طلقت على قرأته ان يكتب في الهوامش الجمع وطرق الكتابين مطر
 استعارة قال المص وتكون مكنية نحو من على العبد اذ انت تنفذ
 من في النار فالاصل والله اعلم انت مالك امهم من حق عليه كلمة العبد
 اذ انت تنفذه وكلمة العبد لا ملان جهنم فالهزة الاولى دخلت على جملة
 محدوفة عطفت عليها الفا الاولى الجملة الشرطية والهزة الثانية تاليد
 والفا الثانية في جواب الشرط ومن الثانية اظهر في محل الاضامته هشة
 هي اتم في ادوية الضلال هشة جماعة وقعوا في النار بالفعل جامع في كلام
 من جامع الاتساق انواع الضرر على وجه مختلفة فهي تشمل مكنى من ذكر
 الاتفاق وانت ضير بان هذا ظاهري في الاصل اما بعد الاظهر في محل التماس
 ففد صرح بالاستعارة في عنوان من في النار وجه منزع من مفرد الاتفاق
 مجوز هذا السعد نحو التثنية في المفرد وبني عليه ان يكون تعبئة كما اشار
 له الكشاف في اولئك على هدي من رهم فثمة هشة المؤمنين في
 المتصاقهم بانواع الهدى على وجوه متفاوتة بحال جماعة على راحل وهم
 السابق والمسوف والقوي والضعيف بجمع هشة البعد والملازمة
 لا شيئا توصل للمراد على كيفيات مختلفة في كل مكان تمشلية لكون
 التثنية مكنيا بتعبئة لكونها في الحرف وهو على هذا حاصل ما في حاشية
 على الكشاف ورواه السيد بان الحرف مفرد ولكنه معناه بل ومتعلق
 معناه فالاستعارة فيه لا تكون تمشلية لا يكون بل لابد من تركيب الطرفين
 في اللفظ بمعنى غير كاشف ببعض اللفظ كلفظ على من قولنا راحل
 مثلا قال والسعد انفسه معترف بان معنى الحرف الحرف مفرد وبما فيه
 بذلك في مجلس يترك فقال السعد هو وان كان مفردا لكن ماخذه من

مفرد

والثنية
خ
كالجمعة

مفرد فرد السيد بان الواحد لا ينتج من عدة اشياء والا لما كان واحدا لمحي
 كما افاده عبد الحكيم انه لا مانع من اعتبار هشة اشياء ثم خذ امره بالخط
 مفردا مصداقا لها كالاضافات بمعنى الاستعلاء والاضاف بالهدى قال السيد
 لا بد ان يقصد في طرف التثنية التركيب وهشة الاجزاء ولا يكتفى استعارة
 الحرف لهما واقاد عبد الحكيم ان هذه دعوى لا وجه لها ما المانع من الاتفاق
 الاتفاق الزهن لها تضمن معنى اللفظ لها واستلزامه اياها في الجملة وان لم
 تكن مقصورة من اللفظ فهي مقصورة في تفسيرها مثلا على الاستعلاء مفرد في
 ذاته لكن هو في الواقع بين ذوات راحل مثلا على الوجه المختلفة التثنية
 فلا حظ ذلك وكذا الاتفاق بالهدى ونقد اللفظ او غير في التركيب لا
 دليل عليه هذا وما الشيخ عصام قال الى ان التثنية بتعبئة التثنية تحت
 ان معنى الجملة نسبة جزئية له وهي غير مستقلة بمعنى الحرف وما يؤيد
 السعد وعبد الحكيم ورد على السيد انهم قالوا سركون الاضال لا تغلظها
 التمثيل يقال للرجل الصنف صنف اللين بكسر اللين واللام يكن لفظ التثنية
 به المستعار فيقتضي تخالفهم عن التعبير فيها انه لا يعرف بذلك الحرف الكثر
 الذي اداه السيد رحم الله تعالى الجميع اتي الجملة عليه قال في القاموس
 الحرة كالحراثة والتعبئة والكرهية والكرهية والحراثة بالحراثة بالحراثة
 وفي شرح ولا يلحق خبره عند قوله ونظا والحراثة على صيغة بضم الحاء
 وسكون الراء وفي حاشية يس على السعد في هذا المقام الحرة نظا
 فانظر ذلك مع السنين الذين في بعض الهوامش وخبرة حرة حرا
 كحرة كراهية طواعية وخبرة حرة بالضم لمن في حاشية
 في العلم اي كراهية تثير لان الاضافة للجنس الصافي للمفرد والمفرد
 لان الاتفاق لا يكون لمح كين المفرد يصدق بانين وانما جازي
 ان المتصاق اليه جمع والمراد انفق ازاؤهم في بعض الهوامش مانعة في
 الكلمات الدالة عليها وهذا سره فان الحامل على هذا الما دانه لا يحصل
 للاتفاق الفاظ الكلمات او الاسناد مجازي قبل الحسن المقابل ليدرس
 تاويل الكلمات للمفرد المقابل ولا بد من مجازية الاسناد لان الاتفاق محض
 قلنا اما الاول فمعنى غير فعل الاتفاق واما الثاني فبني على ان المراد بالاتفاق

ح

ما قابل التنازع وهو توطن الرونة وانما المراد به التماثل والتساوي فلا يخص
 العقلا فالنفس الناس او بمعنى الواو لانه لا بد من بعد الفاعل سواء كان
 حقيقيا او مجازيا لان الفرق الذي ذكره بين الحقيقي والمجازي انما هو
 في حيز ثابته العقل وتذكره كواقف الكلمة وانقضى الكامة انما هو
 ولعمري بطل قد نسب ان يثبت عليه مثل هذا الكلام اما اولها فالفرق الذي قلناه
 بين الحقيقي والمجازي موضوعه الثابت الحقيقي والثابت المجازي لا يقال
 ولا الاستناد الذي كلامنا فيه فان هذا من هذا وما ناسا فلا يثبتك عاقل
 في صحة تقابلته البلدة مع ان البلدة شئ واحد والتقابل انما يكون بين تقدير
 وذلك لانه في الواقع من اجلها فيها وسر ذلك ان الفاعل الحقيقي لا بد من
 صدور الفعل منه او بوقته له فلا بد ان يفعل منه ويمكن واللام لصدر وما
 المجازي فيكون فيه الملازمة بوجه ما فسنجد للكان متلاحا حيث انه موافق
 او مقابل فيه وهكذا وتلك الملازمة تفعل في الواحد والمعدود واللام تفعل
 اتفاق على شئ واحد وانما باطل البتة فتأمل متصفا كما في قوله تعالى في
 بحيث تخارجه هذا على ان البرج الكسب اما ان اراد به النوا فالاستناد حقيقي
 وهي مثله ومثله به قال بعض الناس ما نصد عدهما في التخصيص
 ركنا واحدا وجعل الركبة الرابع الفرض العائد الى المشه مخوفه في جبر مؤقرا
 هو مخر منك موجه الذهب او المشبه به مخوفه وبدا الصاب كان مخربه
 الخلفه حين يتدرج وتفصيل ذلك في مذكوري في محل ما راجع اليك ان شئت
 انما يتبين ومن جرح العلم ان هذه قرينة ما في مائة خصوصاً ابن يعقوب فانه
 وضع ذلك القاية فكانه رد على هذا الخط الذي لا يصدر العن من لم يرب من
 التخصيص ولم يفرقه وعبارة المين والنظر هنا في اركانه وفي الفرض كنهه وان
 شئت فانظر قوله اذ لا يضح ان يقال زيد كمال لعل المراد لا يصح عند السلف
 لعدم الحاجة له في الجواب لكن لا يخفى انه لا يصح عند السلف التصريح بالمشبه به
 في الاستغارة بالكتابة اذ هو صرحه وظهر ان هذا المشبه به كالاسد مقتضاه ان
 يخرج فالاحسن خروج هذا كنهه وذلك كما قال العيصام وشنا جنانا بالحد
 مع مناعه العيصام اي على ذلك المشبه اي لانه اصل ملاحظه هذا ولا يقال
 بانفاق الجميع بغيره قول العيصام انما ظاهر في مذهب الخطيب اما عند المقوم

قوله في رواية كذبة وقوله
 ما فيها قرينة اي شكك

قوله وفي الفرض فلفظي بقوله
 عاي المفارقة وان الفرض
 ليس من الاركان

قدل على المستعار وما عند السكاكي فعلى الاتحاد لفظا وروحا اشارة لقول
 عيصام هذا لا يشمل قوله تعالى ينقضون عبد الرحمن عيسى فانفسهم بالاطال
 وهو ملازم المشبه به المشبه به الاشتغال لا يخفى عليك يعني النظر في المعنى اللفظي
 وهو الاستغارة بالكتابة اما الاستغارة الحقيقية فليس بها الاقوال
 وسياتان في العقد الثالث فلا يناسب قوله بعد وذلك يرجع الى ثلاثة
 اقوال قال السعد في حاشية الكشف عند قوله تعالى ينقضون عبد الله
 ولقد كنا في عول من اختلاف احوال القوم الى ثلاثة حتى فهم بعض الساطرين
 في هذا الكتاب ان الاستغارة بالكتابة هي الاطراف من حيث كونها
 كناية عن استغارة السبع للمينة وفي قولنا سحاج لغتوس افرايه الاقرب
 مع انه استغارة تصريحية لا هلال الاقرب هو كناية عن استغارة الاسد
 للحياء ثم هذه الكناية من قسم الكناية في السبعة كني اثبات الاسدية
 للحياء والجليليم للعهد قال السعد واراو ذلك الناظر صاحب الكشف
 يعني انه فهم من الكشف في معنى اخر غير الثلاثة فاحث ذلك في الاستغارة
 قولنا اربعاً في ظهور العويل بجملة اخرى ثم اطل لكون صاحب الكشف
 قال بذلك واطال في العبارة لكن ناقشه اعيد الحكم وحقق ما قال
 السعد فانظر ذلك ان شئت ثلاثة فرائد نبوت الان في العدد على ما
 باليد من النسخ اما التاويل في يده بالميت وهو مذكرا وعلى جعل فرائد
 بدلا وانما يعتبر التميز كانقله السد القاسمي عن النووي في قول الفقهاء
 سنن الوضوء ثمانية فكان المعدود لم يذكر او طولة الزل فانه هذا
 الغريدة نفس الزل لانه متحقق قبلها وفي قوله الان ارد الانسان به طويلا
 مع ان الواقع قصر الغريدة الواحدة الا ان يهتم بها او بالنسبة للتدليل فثبت
 المستعار قال المحرري وغيره الاولى التغير بالاستغارة لكون موضوع
 الخلاف فان الخطيب لا يقول بمشارفنا من غير تقدير والاولى من بين
 الطرفين على ان المقدر كالثابت من التصريح كما في الفارسية وتلك يتم
 في حوائجها عندك اسد زوي كما هو شأن الكناية بما يشير الى الاصطلاح
 برسيا في بعض اللغوية ظاهر وما على مذهب الخطيب فلا يظهر استغارة ولا
 مذهب السكاكي لا يظهر الكناية فانما يظهر ان عند القوم مكانه مصدر ميمي

الكشف عليه عن الكشاف

البيان

من الكون بمعنى الوجود الاحاطة لما اطال به بعض الناس هنا عقب مذهب
السلف اي وكان السكالي لحي بان تقدم من الخطب المباني للسلف قطعا ولا
غير المذهب اي وتكون المخالفة من بعض الموضوع فقط وتكونها غير طيبة جمع
بين السمع وظاهر زيادة في بيان الضعف حيث كان من الوجهين السابقين
ومن العجائب استعظام بعض الناس هنا حيث قال ما نصه انظر لم جمع
بين لفظ تشبه وظاهر مع ان احدهما كافي في الدلالة على المخالفة بالمكان
هذه عبارة فانظر لفظ التشبه لا شك انه مفرح به ولا ينظر الكتابة كما
افاده القسام قال حذرة كلامه ويمكن تفصيها بان في كون التشبه استعارة
خفا على الارهاق والكتابة لغة الخفا في الحروف مثلا لكونهم عذوبونا
العدوة والحزن استعارة عن الله الهامة الغلبة للالتقاط واللام قرينة
على ذلك لكن نلزمه السعي في تقرير المكينة في غير المشتق من العدوة
لانه مضطر لتقرير التشبيه في العدوة او لا كما يكره يدرك بامعان النظر
وفيه نظر لانه يمكن التفتي بان المكينة عدو او حزننا لا في عدو او حزننا
كما يطمح التامل الصادق كذا في بعض المومنين ولا يخفاك انه يصل الى ان
استعارة الفعل مع الحرف المصدر اصلية وسبق بك ان الاطرار بعضها
وتفصيلا للاقتسام قبل محصل بالعكس واحيانا في الكبير بان المكينة
الاتقي غزا النعية في كذا اظفار المشه فلا يحضر غزا من الرد شيئا انما
عليه لقوله بعد بان بالياء على ما اتينا من التسمي صفوه وكبرة اما على انه
من الورود من الفاعل فقا عليه ان ويرودها والبارادة او فاعله ضمير
يكون لمذهب السكالي ومن يرد معنى بفساد الورود والفرهوم من يرد على حد
ما قل في ثم نلزم اي البدا والاختفي قاي ذلك من التكلف لا غير الحق
كما قال ابن مالك انه ليس لنا واشد جونا به نحو العمد فورا لمن
عمل اسلفت لا غير مثال ولما ادعى ابن همام انه لا يتي على الضم الا مع يس
في نحو قبضت عشرة ليس غرو مع في تالفه استعمال لا غير ذلك اقول
البر الذي ما مني تاتي الله الان يحق الحق وقد اجاب لانه لما خوذ من الكبير
انه ذكر ما يفيد الجواب فانه قال كيف يكون في المكينة استعارة مع المصريح
باسم التشبه والاعتراق بحقيقة التي كل من المصريح باسم جنسه ثم اجاب
بانا

بانا فنضع باسم التشبه هنا ما نضع باسم التشبه به في التصريح من النقل
دعوى الاتحاد للطرف الاخر والمناقشة فانه ان هذا الاتصال جوايا ما هو مقرر
لمذهب الذي اعترضه المص يقول بلفظ قد ودعوى الاتحاد لا يخرج له صوغ
له عن كونه موضوعا كما لا يخرج له في التصريح افا وهذا الاخير اسما
ولم يذكر في الشئ مناقشة غيره فكان الجمع للتعظيم اجوبة اخرى فيها
قول القسام ان المكينة مستعملة في الموت كوصف الاتحاد مع السبع والموضوع
له الموت محروا وفيه ما سبق من ان دعوى الاتحاد لا تباينها على انما لو سلمت
المقابلة فهو مطلق في مقيد وهو ما حقيقة او محارم بل كما سبق ومنها ان
المكينة صار مرادفا للسبع فاستعماله في الموت محارم كما لو استعماله اسم السبع
وفيه ان هذا الترادف ادعائي على انه يقتضي اتحاد المعنى وان كلاً من الحقيقة
قد يرد ومنها ان قيد التشبه ملاحظ في التعريف اي الكلمة المستعملة فيها
وضعت له من حيث انه موضوع له والمكينة هنا مستعمل في الموت من حيث
انه عين السبع لان حيث انه موضوع له وفيه ان بعض بعد تسليم عذوبة
عن الحقيقة لا يشتد محارم عن الطرف الاخر كما هو قول السكالي المستعمل
في التشبه به فالحق كما قال بعض المحققين ان كلام السكالي هنا فحل
النصب تبع فيه القسام واعترضه الاسقاطي بان السكالي اسقط السبعة
من الاقسام كما اسقط المحارم العقلي ورد له المكينة فليضبط القول بانه
مرح بذلك نعم هو مقتضى القواعد فالائق الوقوع وما هنا كما ان يقرض
في الكبير لعبارة التناقص والاختصاص نعم او رد السعد في شئ الفاضل ان كلام
السكالي لا يظن اذا كانت قرينة المكينة السبعة حالة نحو قلت زيد اذا
ضربه خراشدا لانه لم يقرر المكينة في زيد بارما اتحاده مع القولين
لم يتحقق جعل القرينة مكينة مع انه استعارة في العلم واجوبة لسرف
الشرح الاحويان الاول قول السعدان ضد السكالي الزام المحرور الرد على
مذهبهم لا يلزم في التخييل تبعية قبل وهو خلاف الواقع بل مذهبها الثاني
قول عصام انه يرجع عن مذهبه في التخييل لمصلحة الرد وفيه انه
تلاعب نعم ذكر بعض جوايا وهو انه يلتقي بتعريف المكينة عن التشبه
المعروفة قنامل لا وجه لتسميتها استعارة قال القوي يمكن توجيهه

وهو محشي النسخ

شأنه تشبه فهذا الاستعارة فادراج المشبه في جنس المشبه به ورد عند
 الحكم بانه لا ادراج عنده وكان استنباطه هو استنباط خزانة وانما قال
 بكأن استيعاد اللفظ الكلام بحيث ينبغي ان لا يستلزم ان العظام قال
 يمكن ان الملكة من فروع التشبيه المقلوب تشبه السبع بالموت
 واستعمل له اسم فمعنى انشئت الملكة انشئت السبع ثم جعل الكلام كناية
 عن الموت والحق انه بعيد عن الفصيح وهو المصطلح بطرود تحمل المش
 عليه في الكبر فقال برون وجوه الاول انه اذا كان المركب كناية عن
 تخفيف الموت لا محالة كان ذلك من باب الكناية فلا حاجة للاستعارة
 في لفظ المشبه وفيه انه انما يحتاج للكناية بعد الاستعارة حيث اراد
 بالمشبه السبع مع انه ليس ثم سيع ثم قال الثاني ان كل واحد يعرف ان المراد
 بالمشبه في هذا التركيب الموت قطعاً والحق انه لا قطع مع الإمكان
 نعم هو بعيد كما قلنا ونحن الكلام يحمل على الوجه الذي ذكره عصام
 قال الثالث ان لا نسلم ان الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه
 المقلوب بل الاستعارة مطلقاً من فروع التشبيه الاصلية وهذه
 دعوى فانهم انما يعبرون في علاقته بالمشابهة مطلقاً والامثلة
 لا تخص وعدم وجدان النقص الظاهر ليس قطعاً لعدم الوجود
 ثم قال الرابع لزوم الكذب لان المراد على مرادة السبع الخفي وجواب عنه
 بانه لا يراد في هذه الكناية المعنى الاصل مع ركه في عبارته هنا
 الخامس انما يصح بركته فلا تكون قد قسمنا اخر وفيه انه ينبغي في
 جعلها قسمين بوقف فحينئذ على الكناية السبعة قال السادس يلزم حوزان
 زيدا استعارة في حوزيت زيدا في الغاية ولا قابل به وفيه ان هذا الفعل
 فيه شرط وهو الكناية وعدم العلم على ان لازم المذهب ليس مذهباً
 وانه هنا غير من قال السابع انه بالكناية قطع النظر عن الخفي
 لئلا يلزم الكذب وقد عثر على الاستعارة فيلزم اعتبار الشيء بغير
 اعتباره وهو نهايت وجوابه ان المجاز في المحرود لفظ المشبه والكناية
 في المركب بينهما من حيث معناه بعد وهو في السبع وشرط الساق
 احتواء المورود ومن هنا يجاب عن ما يقال كيف المجاز مع الكناية

التشبيه
 المقلوب

مع تبيينها

مع تناقضها في صحة اراده الموضوع له ومنها والاحاطة لسانه على كونه
 السابق من عدم تبيينها ثم قال في الثامن ان ذكر الاظفار بعد التشبيه
 المطلوب فتكون نازلة الدرجة والجمع انهما من البلاغة بمكان وجوابه
 ان الخبر مذهب وهو يفي في البلاغة من يد الدقة في الاعتبار السابق من قبل
 وكنايه قال التاسع انه خارج لاجتماعهم وهو مني على اعتبار الاجتماع في
 مثل هذه الاعتبارات ثم الاضافة بيانية بل من اضافة الدال لان التشبيه
 بالمعنى - مرور حيث الظاهر ويمكن ان يكون في كلام المصنف تامة واسمها
 ضمير الكلام اي ذال استعارة فتأمل سابقا في اول العقد فصح بالورد
 وقصد ان السبع على عصام حيث اعترض على المصنف ما عدا صاحب
 الكتاب ومقابلته بالكتاب كقصة الاحاطة للشيء عليها ثم ما هنا على القليل
 في العاقل وبعدها في بعض الحاشي من ان السبع لا حظ هنا وصف المخرج
 اي والجميع من حيث هو مجموع لا يوصف بالفعل وانت خبير بانهم يفتون
 في المجموع على حكم القادة احاده في صورة الاستعارة بالكناية التي حصل
 ان ال في الامر للمركب بل الاستعارة لا بعد بل يؤخذ من المعنى لان المراد
 عدم الانفكاك في الثبوت والاستيفاء مقادير من الجب اي بما ذكره
 السكاكي من التخييلة ووجهها وسأني مع ردة للخطيب مذكور في الشرح
 حاصله ان السكاكي زعم في قول اني تمام لا ينبغي مما الملام ان الملام استعارة
 بدون مكنية توه للملام تشبهاً بالماقروه الخطيب يجوز المكنية في
 تشبيه الملام بطرق اولها باللام من بان لجن الما قوله استعارة حقيقة
 ذكره السكاكي في ايا ارض ابلعي ماك من ان الماء مكنية عن الغذاء وبله حقيقة
 عن عوز او حقيقة في انيت الربيع البقل كان باقلا على معناه لم يعتبر
 علاقه غير المشابهة ويؤخذ من العصام وحده هنا كما ان الاقسام على
 وزن ما سبق في الترخيم من المجاز المرسل والقدر المشترك وزاد ايضا
 احتمال الكناية على ما سبق لكن الحق ان الاختيار لا يشترط جمع ذلك
 اذ لا معنى للاختيار الا قبل اصل القول وان يكون لسان الواقع واستخرج
 بان الاختيار هو الملحق لاعتبار الزيادة فهو الجواب مفارق لمخط المصنف
 والاضاع معنى عنوان الزيادة من اصله فتأمل لما قلناه من انه لا

فانه في بعض ما يكاني

مآله الاول للثاني وهو صحيح لانهم عرفوا المشابهة بالتعبير عن الشيء
 بعبارة غيره لوقوعه معه وهذا يحمل الاول والثاني الا ترى ان الاتباع
 نظيرها وفدوى الحمد لله الاتباع الدال للام كعبه فالحجلة المقصد
 تناسب المتجاورين ولك ان تجعل هذا من الشائع في امثلة المتكلمة باعتبار
 ان الاصل بعد ما زاد على قرينة الملكية لا كما يسمى ما زاد فيكون الثاني هو
 الذي ساكل بعدد بين يسمى اولاً انقت وقع ثقل تكرار اللفظ
 الملكية قال العصام ابدان بن يداضر على قرينة الخبيلة فضل الحاجة
 له فان قرينة نفس قرينة الملكية ولا يخف ان المراد هنا قرينة الملكية
 الدالة على ملاحظتها كونها من ملائمتها المشبه به وانما التي يتركها
 المانعة نعم قرينة الخبيلة بالاستقرار حاله كالاضافة للمنة فلا يلبس
 بالترجيح على الزيادة كانت المانعة فلها كما قال الشيخ في المرحله لا مع
 للاختراجه ومن ما لا يحصل له ما نقله المي وى من ان الخبيلة لا تحتاج لقرينة
 بل كونها قرينة الملكية كاف في بيان معناها انما بقوله هي كالشاة من
 الاربعين كما ان من السهو قول من قال التقيد بالزيادة في الملكية لا يحتاج له
 على مذهب السكاكي فان المضاعف هنا بما لا يتم المشبه به وانما يتم هذا
 لو غير بلام المستعار منه على ما سبق يذبح ويجوز جعله للخبيلة الامان من
 انه لقوته وترجيح الجمع كانه الامان من تجل واحد للمكينة وشال
 والاصلية في جذوع الخيل فيجوز تبيينه بطريق وجذوع الخيل بطريق فليكن
 مكنتان على وزن مذهب السكاكي ولفظ في تجل لهما الامان من ملائمتها
 معاً كذا لهما على الطريقة وهي حاله بنهما قال العصام ولكن جعل جميع الملائمت
 قرينة لمزيد الاعناء وهي سبي على جواز تعدد القرينة وهو الحق خلاف ما
 منعه فابلا القرينة مادل على المراد ومتى دل عليه امر لم يدل الاخر والامر يحصل
 الحاصل وجوابه ان في مثل هذه المتعلقات يعتبر المتعدد كانه شيء واحد
 للمكينة السابقة اعني مزيد الاعناء الذي افاده العصام بمعنى الاول وقت
 الجواز ولو لاحظ العمل بالفعل لا يلاحظ على حالها كما اذا جعل بطريق لمجرد
 مثال لم يلاحظ فيه الفرق الا في الموضع للتصوير هذا على جعل الترجيح المعنى
 المصدرى او تاويل الذكر بالمذكور على اضافة الصفة او البيانية والافعال لاسية

في قوله
 على مذهب السكاكي

قوله اي الانسان يحتمل ان الضمير للمسند المأخوذ من الساق المضمون من الحار
 العقلي فتم العام من الخاص وان شئت قلت فهم الغرام من الغرام انما العقلي
 اثبات زيد فيه كيد لغز ما هو له فاندفع ما عساه يتوهم من فهم الشيء
 من نفسه بوقاف الخصي في بعض الحواشي يضم الدال جمع دقيق والظان
 المضمون اسم مفرد بمعنى الدقيق وان الجمع بالكسر ككروم وكروم وعظم وعظام
 كما يفيد فعل الخلاصة وفي فعل وصف فاعل ورد وصدر ودر فاعل السابق
 في كلامه ولا يخفى ان دقيق معناه متصف بالدرجة اي الصغر فهو كصغر صغار
 وجوه اخر منها اعتبار تحصيل في هيئة السيرا ومكينة في نسبة التبارك
 بما وسالت تحصيل واطراف اخر ليست بالمره الصغر صفة له التخصيص
 اختار عن المعلول اطول من بد الظاهر ان هذا الحار من التورية لهما الفينة
 وهي اما الوقوع المستقل بناء على انه لا شرط للمقارنة واما ان الحق قد
 صلى الله عليه وسلم تسلم تسعة نعمة انما يترتب على شيء محو وسرعا كالكرم الاول
 الاصول الخارجية والخفا السابق نقل كما في المي وى ان امرات المؤمنين
 صرن بنفس ائديهن ولم يعلمن المراد الا لعدان سقت بالكون كقولهم على
 رض الله تعالى عن الجميع الفرقى قال القراني في الفرقى هو بالتحفيف
 في المعاني فيقال ما في الفرقى بين المسكن والفرق بينهما وبالتشديد
 في الاجسام قال تعالى ما يعرفون به بين المروءة ووجه الفرق بين
 احدهما سبيلهم وسره ان الاجسام اشغل من المعاني ففقدوا المناسبة
 واورد واذا فرقناكم الجرفا فرق بيننا وبين القوم الفاسقين ويجب
 بان الما للطائفة الحق بالمعاني ونقال في الثاني محط المقصد على صفة
 الامان والعسقي او ان ذلك اعلم لزيادة الايضاح الظاهر ان حوت
 على الالسن من كونهما فرق بيني وبينك والاعادة فيه كقول ابن مالك
 وعود خافض لدى عطف على ضمير خافض لا زما قد جعل قوة الاختصاص
 هذا هو الابق معنى وعود العصام على الاسبق ذكر اوجه ان الاول
 ما يسميه الخطاب بدله على المراد وينبغي الجزم به اذ انما وى الاختصاص
 عطف لازم الظم انه نفس مراد بقول التقاوت والا تحقيقة الاختصاص
 الحقيقي متحدة وما رواه توشح حسن احتتام استارة بطريق حتى الى ان بارزنا

تحصيل في هيئة لحي بان تشبه
 هيئة الاحاد من المنزعة
 منها من حيث ذهابها وانما
 بهيئة السائر من وشعار
 الكلام الموصوف في ثنائية الاولى
 وكونه واطراف اخر للجمع بين
 يونس فانه استقصاها

هو المرموك لا يحتاج لغيره اللهم لا زيادة التقوية ونبر الى الله سبحانه وتعالى
 من القوة والحول ونستغفره من الغفل والقول ونسأل المريد
 من لطفه وسلي الله على سيدنا محمد وآله صلى الله عليه وسلم
 قال المؤلف نور الله ضريحه وأمر محمد والرحمة روحه
 وافق التمام برحان العارف بالله تعالى

سیدی وضرر اش محمدی بمصر المحمدیة

صبحة الاربعا المبارك غرة جمادى الاخرى

وكان الفرج من كتابها يوم الاربعا

المبارك قبل الصخرة الكبر من

شهر ذي الحجة ١٢٤٢ على يد

افضل العباد وطالب الهدى

والرشاد من السيد

من الملك الوهاب

كنز المساوي

خليل الخلو

القزويني

عنه

مر



University

1057

دائرة الادب - القاهرة
 محمد احمد قسري
 اولاده - الرضا

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>